

بالعربي الصريح

على هامش الغضب (١)

هل يفعلها المالكي و...؟

علي عبد السادة

لا اعرف لم (تصريحت) الحكومة على إيقاع الغضب الذي لم يستهدف إسقاطها بل (غفريته) الفساد التي تختر فيها. واجهل لم صرفت هذه الحكومة وقتا للقاء طلبة الجامعات وفئات من الشباب واعلامييين وصحفيين لشرح وجهة نظرها حول تعريف مصطلح الغوغاء.

اجهل ايضا سبب شعور الحكومة انها مهددة بالسقوط ان لطالما اكدت ان الغضب هنا لا يحاكي ما حدث في مصر وتونس، وقد يحدث في ليبيا واليمن والبحرين. ولماذا تصف الخبز المتفتتة جميع من يطالب بتحسين الخدمات واقتضاء الفاسدين وتصحيح ومعالجة العلية السياسية بالمأجورين، واحيانا بعثيين او ممولين من القاعدة .. قد يكون هؤلاء راكبي موجة او (بيع) يصنعه الفرقاء.

يقول رئيس الوزراء، نوري المالكي، وهو يخاطب صحفيين عراقيين قبل ايام، ان الحكومة تريد التظاهر ضد الصحفيين لانهم يحرصون الناس على التظاهر وضرب الممتلكات، ويدعوهم بدلا من ذلك (التحريض) الى التاشير على الفاسدين والمتورطين والمتناططين والكسالى والمزورين وانهم (الصحفيين) سيرون ما سيفعل.

وتعزير المالكي في ما بين سطور خطابه بعواقب دستورية وقانونية قال انها تحول دون تطبيق بعض مطالب الضامين. قال، مثلا، انه لا يستطيع اقالة أي مجلس محافظة: " انهم منتخبون .. كيف أقبلهم ". وان ملفات غيرها لا يسعه حلها لانها بحاجة الى البرلمان او التشريع او تعديل قوانين هنا وينود هناك.

في هذا الجو المشحون بكل ما نشتهي من وصف للتعقيد والتوتر، تغيب عن الحكومة ان مجابهة دافع التظاهر الحقيقي جاء برد فعل دون التوقع السياسي المدرك لزمن الشارع وصوته، واعتقد انها بحاجة ماسة، هي وبعض اوساط الراي العام وصناع القرار السياسي، الى التاكيد ان دعم التظاهر لا يعني، مطلقا، القبول بمظاهر العنف وحرق ممتلكات الدولة، مثلما تتم ايدانة تصرفات عنيفة من قبل عناصر الأمن.

دون شك فإن نجحا ثقافية وصحفية، وناشطين مدنيين وبعضا من بقايا الطبقة الوسطى في العراق، يطلقون، يوميا، بطرق مختلفة، رسائل للحكومة مفادها ان دعمهم لحق التظاهر السلمي وتحفيز الجمهور على تنكير الكتل السياسية بوعود الانتخبات، ينأى بنفسه عن اجندات "مشبوهة" ويرفض اى مظهر للعنف او تخريب الممتلكات. لذلك فان اى حوار تخوضه الحكومة مع هؤلاء الناشطين عليه التخلص من بند التحريض السلبى او الولاء لمصالح سياسية تعادي المناع الديمقراطية في البلاد. هذه ورقة محروقة وعلى الجميع طويها.

في المقابل، فإن الأهم في الحوار المرتجى هو التبادل المنطقي في الافكار والرؤى، وإحياء النقاشات السياسية التي تعتبر لقيمة المجتمع المدني ولسلامة طروحات بعض النخب الاعلامية والثقافية، هذا ان حصل درس بليغ في احترام قوى تحرض على حماية بديل صدام حسين.

في هذا الجدل نقول انه في حال تغذر على رئيس الوزراء القيام بتنفيذ مطالب الشارع واغلبها، كما يقول، تتعلق بملفات سياسية شائكة، فان عليه، بالمقابل، الاقدام على خطوات تدرج حتما ضمن صلاحيته كرئيس للحكومة. اذ انه قال: " اشروا لي الفاسدين " واعلموني بالمزورين " وقد يبدو هذا صعبا في ظل إعلام واشراع متواصلين بهؤلاء دون ان يتحقق الملوس في وقت يفشش البرلمان على ٤٠ مليار دولار ضائعة.

لذا فان امرا يبدو تنفيذه اكثر سهولة على المالكي. ترى هل بإمكانه، هل يستطيع نشر وعلان كل عقود ومشاريع وزارات ومؤسسات الدولة التي تزوي تحت لواء المؤسسة التنفيذية على مواقعها الرسمية في شبكة الانترنت. هذا مطلب جديد يمكننا اضافته على لائحة الغضب العراقي، وهو ينسجم مع معايير الشفافية.

ترى هل يفعلها المالكي ويجعل اللوحة ساطعا في غرف العقود ومسالك مناصاتها. هذا امر يسير، لكن هل يتحقق. ولائحة المطالب "البسيرة" بقية ...

قصة اخبارية الأمم المتحدة تنتقد قلة كفاءة المسؤولين المحليين

ما وراء الاحتجاجات؛ خمس العراقيين يعيشون تحت خط الفقر

متابعة / المدى

طموحة للحد من الفقر في السنوات القادمة وخفضه من ٢٢٪ الى ١٦٪ من السكان بحلول ٢٠١٥، يشكك الخبراء والفقراء على سواء في امكانية تحقيق ذلك. وقال مهدي العلاق وكيل وزير التخطيط لوكالة فرانس بريس هذه (المشكلة) ليست مستعصية، لأن الغالبية العظمى من الفقراء

يعيشون على مقربة من هذه العتبة، واذ تم تطبيق السياسات والإجراءات الصحية سينخفض هذا المستوى. وهذا الكلام صحيح نظريا اذ يملك العراق رابع أكبر احتياطي نفطي في العالم ولديه كل الضمانات بزيادة دخله. ولكن البلد مر بظروف متعاقبة دمرت اقتصاده.

ورأت الامم المتحدة في تقرير صدر مؤخر ان "الحروب والعقوبات هي التي ساهمت في تدهور مستوى معيشة العراقيين" مشيرة الى ان "هذا البلد كان يعتبر في الماضي من الاكثر تطورا في الشرق الاوسط". وتبنت الحكومة في اواخر العام ٢٠٠٩

"الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر" التي تضمنت ستة أهداف ابرزها خلق فرص عمل والمساواة بين الرجل والمرأة وتحسين نظام الرعاية الصحية والتعليم. ومن المقرر ان يقدم في أيار المقبل تقرير اولي عما تم تنفيذه.

ولكن الخبراء يعتقدون ان العراق لا يزال يبرز تحت مشاكل تجعل من الصعب خفض معدلات الفقر. وقال خالد محمد خالد المحلل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومقره عمان مشيرا الى تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي صنف العراق في المرتبة الرابعة بين الدول الاكثر فسادا في العالم، ان "قلة كفاءة المسؤولين على المستويين المحلي والمركزي يعني ان معالجة الفقر قد تتطلب وقتا اطول مما هو متوقع".

واضاف ان البلد بحاجة الى اصلاحات اكبر معتبرا ان هذا اهم من زيادة دخل الفرد. وتابع متسائلا "اذ لا يتم تحسين الصحة والتعليم واذ لا نخلق البنية التحتية، ماذا يعني ان نعطي المزيد من الاموال".

ويدعو تقرير الامم المتحدة الى تنويع الاقتصاد مشيرا الى ان قطاع النفط يوفر ١٪ فقط من الوظائف ولو انه يمثل ٦٥ بالمئة من اجمالي الناتج الداخلي العراقي. وعلى اثر السخط الشعبي المتنامي قررت

الحكومة تخفيض رواتب المسؤولين الكبار وبمهم الوزراء بنسبة تصل الى النصف، فيما قررت زيادة مخصصات الحصة التنويمية لتبلغ اربعة مليارات دولار.

وتقول صحيفة (٦٠ عاما) وهي ام لثمانية اولاد يعمل منهم واحد فقط ان كل هذا لا يقع الذين يعاونون من اليأس.

واضافت صحبة التي تعيش في كوخ وسط مكب للنفايات في منطقة الزعفرانية جنوب شرق بغداد "ليس لدينا أمل". وتضيف "هنا لا يوجد ماء ولا كهرباء ولا مدارس. لماذا نعيش هكذا؟ أسنا بلدا غنيا بالنفط والغاز".



المجتمع الدولي يأسف لحال الشرق الأوسط

متابعة

مون: العدالة حلم بعيد المنال لملايين البشر

متابعة / المدى

كانت فرصة للمجتمعات لسعي نحو ايجاد عدالة اجتماعية حقيقية خاصة في المجتمعات التي ما تزال في طور البناء الديمقراطي. وتشدد الدرويش في تصريح نشرته اذاعة العراق الحر على اهمية استختمار هذه المناسبة لوضع برامج توعية واسعة بمفهوم واليات تحقيق العدالة الاجتماعية.

وتشير الدرويش الى ان السبب الرئيس لانتناضة الشعبية التي تشهدها المنطقة هو ادراك الشعوب ان الانظمة السياسية القائمة هي التي تقف وراء تزدى الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية ومصادرة الحريات السياسية في دولها.

الى ذلك يقول رئيس لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب سليم الجبوري ان التظاهرات التي يشهدها العراق اليوم هي تعبير عن وعي مجتمعي باهمية العدالة الاجتماعية

وسائل المطالبة بتحقيقها. ويعز الجبوري ان التجربة السياسية الجديدة في العراق لم تستطع حتى الان تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية في البلاد.

وكان الامين العام للامم المتحدة بان كي مون وجه رسالة بهذه المناسبة أكد فيها ان العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي داخل الأمم وفيما بيننا، الذي يتحقق في ظله الازدهار.

وأضاف مون "فبالنسبة للأمم المتحدة، يشكل السعي إلى كفاية العدالة الاجتماعية للجميع جوهر رسالتها العالمية ألا وهي تحقيق التنمية وصون كرامة الإنسان. وأضاف مون "فبالنسبة للأمم المتحدة، يشكل السعي إلى كفاية العدالة الاجتماعية للجميع جوهر رسالتها العالمية ألا وهي تحقيق التنمية وصون كرامة الإنسان. وأضاف مون "فبالنسبة للأمم المتحدة، يشكل السعي إلى كفاية العدالة الاجتماعية للجميع جوهر رسالتها العالمية ألا وهي تحقيق التنمية وصون كرامة الإنسان.

بنسجنا الأخلاقي، والأزمة المالية العالمية تندر بتفاقمها"، مشددا على أن "الاستقرار والرخاء العالميين مرهونان بضمان تمتع الشعوب بقدر مقبول من الرفاه والمساواة في الفرص. وعدم تحقق العدالة الاجتماعية للكافة وصمة في جيبنا جميعا". وترى الامم المتحدة ان السعي إلى كفاية العدالة الاجتماعية للجميع يشكل جوهر الرسالة العالمية ألا وهي تحقيق التنمية وصون كرامة الإنسان. وتشدد في اعلانها في المناسبة ان اعتماد منظمة العمل الدولية في العام الماضي للإعلان الخاص بالوصول إلى العوالة المنصفة من خلال العدالة الاجتماعية مثال على التزام منظومة الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية. فالاعلان يركز على ضمان حصول الجميع على حصة عادلة من ثمار العوالة مما يتأتى

بتوفير فرص العمل والحماية الاجتماعية ومن خلال الحوار الاجتماعي وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية. ويقول الاعلان انه من المفجع أن العدالة الاجتماعية ما زالت بالنسبة لأعداد مهولة من البشر حلما بعيد المنال. فالفقر المدقع والجوع والتمييز وإتكار حقوق الإنسان، آفات ما زالت عالقة بنسجنا الأخلاقي، والأزمة المالية العالمية تندر بتفاقمها. ويضيف الاعلان أن الاستقرار والرخاء العالميين مرهونان بضمان تمتع الشعوب بقدر مقبول من الرفاه والمساواة في الفرص. وعدم تحقق العدالة الاجتماعية للكافة وصمة في جيبنا جميعا. فلنجدد، في هذا الاحتفال الأول، التزامنا بمبادئ العدالة الاجتماعية. وبالسعي بهمة إلى اتباع استراتيجيات وسياسات تكفل تحققها.

قراءة

أسئلة عن ردود فعل الحكومات المحلية على التظاهرات

ناشطون ونواب يختفون في احتمال إعادة انتخاب المجالس المحلية

بغداد / زينب سنكور

اشارات البرزنجي الى ان من حق الشعب التظاهر لان الخدمات دون المستوى المطلوب ونحن جهة تشريعية ورقابية نرصد القضايا السلبية ونرسلها للجهات المختصة وهي الامانة المسؤولة عن تقديم الخدمات لذلك انقلب الشعب بسبب سوء الخدمات.

واضافت ان مجلس محافظة بغداد حاول اقالة اكثر من مرة رؤساء مجالس البلدية لكنهم يحظون بدعم رؤساء كتل وحزب، وقالت: "ما وراء المفسدين اقوى من مجلس محافظة بغداد".

وبينت البرزنجي ان ما يوجه النبا من اتهامات من قبل البرلمان هي اتهامات غير صحيحة لاننا قدمنا

واجبنا لكنهم كاعضاء برلمان لم يقدموا (١٪) من القوانين التي اقروها وعليهم ان يحاسبوا انفسهم قبل محاسبتنا.

من جانبها قالت القيادية في التيار الصدري بلقيس كولي "للمدى" انه لا يحق لمجلس النواب اقالة مجالس المحافظات لانها منتخبة من قبل الجماهير.

واضافت كولي ان مجلس النواب لا يمتلك صلاحية اقالة محافظ او نائب محافظ او اعضاء مجلس المحافظة الا باصدار قانون ويكون مقدم من الكتل السياسية، مشيرة الى انه من المفترض ان تنتقي الكتل السياسية اعضاء مؤهلين لخدمة

عناد الناعمي ان التظاهرات التي خرجت في الديوانية تطالب باقالة مجالس البلدية ولم تطالب باقالة مجالس المحافظات.

وقال الناعمي "للمدى" ان التظاهرات التي خرجت في الديوانية جميعها تطالب باقالة مجالس البلدية وليس مجالس المحافظات، مشيرا الى ان مجالس المحافظات لن تستطيع اقالة مجالس البلدية.

واضاف ان رؤساء مجالس البلدية تم تعيينهم بقرار من بريمر ولم تكن هناك انتخابات وطالبا البرلمان عدة مرات لاجراء انتخابات لان رؤساء المجالس معينين وهم لا يعرفون (القراءة والكتابة) ولديهم ضعف في الاءة لذلك

لا يستطيعون تقديم الخدمات بالمستوى الذي يطالب به الشعب.

واشار الى ان قانون ٢١ الذي صدر ٢٠٠٨ من البرلمان السابق لم يعطنا الصلاحية باقالة اي رئيس مجلس بلدي وانما فقط محاسبتهم في قضايا الفساد الاداري والمالي او الاستغلال الوظيفي او الحالات الجنائية المخلة بالشرف.

وكان عدد من البرلمانيين شدد على أن التظاهرات التي تجتاح البلاد في الوقت الراهن جاءت نتيجة لتقصير السلطات الاتحادية والمحلية في تقديم أهم الخدمات إلى المواطن العراقي، فيما أكد مجلس محافظة بغداد أن انعدام الخدمات في العاصمة جاء بسبب التركة الثقيلة للمجلس السابق.

وجاء ذلك في وقت أكد خبراء قانونيون أن من حق البرلمان اقالة المسؤولين المقصرين، فيما هدد نواب مجالس المحافظات بإصدار قرار بسحب الثقة منهم.

وكان نائب رئيس مجلس محافظة الديوانية عواد الناعمي قال في وقت سابق إن بعض أعضاء المجالس البلدية في المحافظة يجهلون القراءة والكتابة.

النائب عن ائتلاف دولة القانون عدنان السراج أشار في اتصال هاتفي مع "المدى" إلى أن هذه التظاهرات تعد نتاجا للعملية السياسية الديمقراطية، موضحا أن الدستور كفل حق التظاهر ورفع الشعارات للمطالبة بتحسين الخدمات.وأضاف السراج أن هذه التظاهرات من شأنها أن تكشف كل المقصرين وتقلل الكرة إلى مجلس النواب كي يقول كلمته في هذا الخصوص. وأعرب السراج عن تصوره في أن تشكل هذه التظاهرات نقطة فاصلة في تاريخ العراق والمنطقة على أساس أنها تعيد الثقة ما بين الشارع العراقي والمسؤولين عن المشهد السياسي والاقتصادي، مضيفا أن المتظاهرين الآن بانتظار الرد المناسب من قبل الحكومة على هذا الأمر.

وكان المتحدث باسم ائتلاف دولة القانون حاجم الحسيني اشار في تصريح سابق لـ "المدى" إلى أن التظاهرات التي تعصف بالبلاد لغنت البرلمانيين والحكومة درسا كي يلتفتوا إلى هموم الشعب العراقي. وشدد النائب عن الائتلاف الوطني حبيب الطرفي على أن التظاهرات قد تضع المسؤولين أمام الأمر الواقع وبالتالي يرضخون إلى المطالب الشعبية.

كشف الخبير القانوني طارق حرب عن امكانية مجلس النواب باقالة مجالس المحافظات واجراء انتخابات جديدة.

وقال حرب "للمدى" ان الدستور يعطي الحق لمجلس النواب في اقالة المجالس وان تتولى المحافظة المعنية اجراء انتخابات جديدة. واضاف انه اذا تمت اقالة او استقالة اكثر من نصف اعضاء مجلس المحافظة فمن حق البرلمان الدعوة لاعادة الانتخابات.

ويتفق النائب عن القائمة العراقية قيس الشنر مع حرب في ان مجلس النواب لديه الحق في اقالة الحكومات المحلية وقال في تصريح للمدى ان للبرلمان صلاحيات قانونية ودستورية حتى لحل نفسه.

واضاف الشنر ان اجراء انتخابات مبكرة لمجلس المحافظات يجب ان يتم عبر تشريع قانون، مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة اجراء انتخابات للمجالس المحلية ومجالس النوحي والاقضية لانها مجالس معينة وليست منتخبة لذلك يجب ان تسرع بتشريع قانون للاسراع باجراء الانتخابات للمجالس المحلية.

لكن النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية الا طالباني قالت "للمدى" انه ليس من صلاحيات مجلس النواب اقالة مجالس المحافظات، مشيرا الى ان اعضاء مجلس المحافظة لهم الحق في انتخاب رؤساء مجالس المحافظات وفقا للقانون.

واضافت ان البرلمان سلطة رقابية من صلاحياته التحقيق في قضايا تخص مجالس المحافظات ورؤسائها، مشيرة الى ان الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة تحتاج الي توافق بين جميع الكتل السياسية، وتابعت: "لا نستطيع اجراء انتخابات مبكرة الا في حالات طارئة".

في المقابل، اتهمت عضو مجلس محافظة بغداد ايمان البرزنجي امانة بغداد بالتكلم في تقديم الخدمات، في ردها على اتهامات شعبية لمجلس المحافظة بالتقصير في العمل.

وقالت البرزنجي "للمدى" ان مجلس محافظة بغداد قدم ما بوسعه خلال السنتين الماضيتين، لكن التلكؤ حصل من امانة بغداد من خلال مشاريعها التي لم ترق الى المستوى المطلوب. واضافت: "مجلس المحافظة اصبح في الواجهة".